في بيان صادر عن المجلس الأعلى

أحزاب التحالف تحمل الحكومة مسئولية السكوت عن الاختلالات الأمنية

طالب المجلس الأعلى لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي- في بيان صادر عنه الخميس- حكومة الوفاق الوطني بتحمل مسئوليتها في ازالة التوترات الأمنية واستمرار انتشار المظاهر المسلحة المثيرة للفوضى وافزاع المواطنين في المدن والعاصمة صنعاء وكذلك استمرار نصب المتاريس في الأحياء والشوارع بصورة تقلق الأمن العام وتبعث على الريبة والتشاؤم.

وأعرب المجلس الأعلى لأحزاب التحالف عن أسفه لأداء الحكومة الذي أصبح يتقاطع في كثير من الحالات مع مضامين المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمّنة..

ودعا المجلس الدول الراعية للمبادرة الخليجية وآليتها الى القيام بواجبهم تجاه تنفيذها ووضع الطرف المتلاعب ازاء التزاماته المبدئية وتحميله مسئولية ما يترتب عن ذلك من نتائج.. ورفض المجلس المحاولات الرامية الى الدفع بالأمور نحو مماحكات وجدل بيزنطي حول بنود الآلية التنفيذية المزمنة والاصرار على تنفيذ مآرب وأهداف سياسية محددة قبل وضع الدستور والقوانين النافذة عنه واستفتاء الشعب عليه.. وطالب الحكومة العودة الى جادة الصواب وقراءة بنود المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة وقرار مجلس الأمن بعيداً عن نزوات البعض وأنانية الجدد على «السياسة» وذلك خدمة للشعب والوطن والوقوف كفريق عمل واحد أمام التحديات التي تمر بها بلادنا وأن يتحرر الجميع من عقد الأمس..

وجدد المجلس الأعلى لأحزاب التحالف تأكيده على أهمية الحرص على الوحدة الوطنية وترسيخ قاعدة التسامح مؤكداً أن الفوضى المتحركة بشكل منظم لا تخدم إلا أعداء اليمن..

«الميثاق» تنشر نص البيان:

هيكلة النظام السياسي للدولة يسبق القضايا التي كثرت المزايدة حولها

الجهات التي تتخفى وراء الحكومة تدفع نحو المواجهات المتعارضة مع المبادرة

الفوضى المتحركة بشكل منظم لا تخدم إلاّ أعداء اليمن

أداء الحكومة يتقاطع مع مضامين المبادرة

بسم الله الرحمن الرحيم
يا جماهير شعبنا اليمني العظيم
أيها الوطنيون الصادقون

لقد وقفت أحزاب المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي بقلق بالغ أمام الأوضاع الخطيرة التي تحيط ببلادنا وشعبنا جراء السياسات والممارسات التي ينتهجها بعض اطراف حكومة الوفاق الوطني، تلك الممارسات التي تضر بالوطن والمواطن وتضاعف من الهموم التي لا تخدم القضية الوطنية بل توسع دائرة التعقيد والاخلال بالأمن والاستقرار خاصة بعد أن جُند لمثل هذه المخالفات والارباكات بعض العناصر، متكئةً على إرث مقيت من المناكفات السياسية والخلافات التي صنعت الأزمة وكادت خلال أكثر من سنة أن تعصف بالبلاد أمناً واستقراراً ووحدة، وأن تدمر الاقتصاد بكل فروعه، الأمر الذي أصاب شعبنا وكل الخيرين من ابنائه بإحباط شديد خاصة وأن الجميع يرصد أداء حكومة الوفاق والتوافق التي علق عليها شعبنا آمالاً كبيرة في رأب الصدع والتوجه كفريق عمل واحد لتنفيذ ما ورد في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقرار مجلس الأمن.. نعم علق عليها آمالاً كبيرة لمعالجة الخراب الذي مسّ مختلف مؤسسات بلادنا من خلال الفوضى المنظمة التي كادت تعصف بالأخضر واليابس.

أيها الأحرار في وطن الإيمان والحكمة:
إننا وكل المحبين للأمن والاستقرار والوحدة والعدالة والتقدم، نشعر بالمسئولية الوطنية التي تحتم على الجميع أن يسدوا النصح بمحبة وتجرد الى حكومة الوفاق وتنبيهها الى خطورة الاستئناس ببعض المناكفات والانصياع لرغبة بعض السياسيين الذين تغريهم لعبة المزايدات والتجاوزات فيقعون شاءوا أم أبوا في فلك المؤامرات ضد الوطن والمواطن، ليوغلوا بكل ما أوتوا من قوة لدفع الأمور نحو منحدر الهاوية، غير مقدرين نتائج الضرر الذي يلحق باليمن أرضاً وانساناً.

وفي الوقت الذي نؤكد على أهمية الإدلاء بكلمة الحق وتوضيح مقاصد النصح، ندعو حكومة الوفاق للعودة الى جادة الصواب وقراءة بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمّنة واستيعابها مع قرار مجلس الأمن بعيداً عن نزوات البعض وأنانية الجدد على «السياسة» وذلك من أجل خدمة الشعب والوطن والوقوف كفريق عمل واحد أمام التحديات التي تمر بها بلادنا في المجالات الاقتصادية والأمنية والسياسية، وأن يتحرر الجميع من عقد الأمس ليتفرغوا لوضع استراتيجيات مناسبة لمواجهة التحديات

نعبر عن قلقنا البالغ إزاء سياسات المشترك في الحكومة

وتنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمّنة نصاً وروحاً بعيداً عن القراءات الخاطئة الغارقة بالولاءات الضيقة.. نعم استيعاب المبادرة والآلية وقرار مجلس الأمن لتتمكن حكومة الوفاق والاتفاق من الانخراط الجمعي في خندق واحد لخدمة الوطن وتغليب المصلحة الوطنية على كافة المصالح الأخرى في هذا المنعطف التاريخي المهم.

أيها المسئولون في حكومة الوفاق
إن تفاؤلنا بحكومة تأتي بعد أن بلغ السيل الزبى في اليمن، بات يتضاءل يوماً بعد آخر خاصة والجميع يدرك ويرى ويلمس أن أداء هذه الحكومة أصبح يتقاطع في كثير من الحالات مع مضامين المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمّنة.. بل إن بعض السلوكيات للعديد من عناصرها توصل الى الاستفزاز ونبش الفتن وتوسيع مساحة الخصومات التي سعينا وكل الخيرين لإذابتها ولانزال نبذل جهوداً في سبيل رص الصفوف وتكثيف الجهود لتجاوز الأزمات المفتعلة وماخلفته من صراعات سياسية ومآس تركت آثاراً بالغة في حياة اليمن واليمنيين.

إنناً في أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي إذ نجدد تأكيدنا على أهمية تركيز الجهود للحفاظ على وحدة الوطن وأمنه واستقراره وسلامة أراضيه، فإننا نهيب بحكومة الوفاق كي تتحمل مسئوليتها في مواجهة تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية وتضييق رقعة التهديدات التي يصدرها تنظيم القاعدة إلى جانب عمليات الانفلات الأمني في كثير من المناطق والعمليات الارهابية التي تستهدف جيشنا اليمني الذي سخر جهده ونفسه من أجل حماية الوطن والمواطن، كما نحمل الجهات التي تتخفى خلف حكومة الوفاق مستخدمةً أصابع الدفع المتواصلة لإيصال الأمور الى مواجهات تتحدى ارادة شعب اليمن وكافة العهود والمواثيق التي التزمنا بها لرعاة المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقرار مجلس الأمن وجهود كل الخيرين الذين يحرصون على اليمن ويرون في تهديد أمنه واستقراره تهديداً لأمنهم واستقرارهم ومصالحهم العامة.

ننصح بالابتعاد عن المزايدين الدافعين بالأمور نحو الهاوية

إننا ونحن نناشد حكومة الوفاق، نؤكد على ضرورة تحملها مسئولية ازالة التوترات الأمنية واستمرار انتشار المظاهر المسلحة المثيرة للفوضى وافزاع المواطنين في المدن الرئيسية والعاصمة صنعاء، واستمرار نصب المتاريس في الأحياء والشوارع بصورة تقلق الأمن العام وتبعث على الريبة والتشاؤم وتدفع بالمواطن الى توجيه الاتهام مباشرة الى حكومة الوفاق واتهامها بالعجز أو بالتواطؤ مع العابثين في وقت نحرص فيه على أن تكون حكومة الوفاق منزهة عن مثل هذه الامور لأنها أتت تعبيراً عن وفاق واتفاق لخدمة الوطن والمواطن.

إننا في الوقت الذي نحمل حكومة الوفاق مسئولية السكوت عن الإخلال بالأمن والارباكات التي ترتكبها عناصر تلقى التشجيع والتأييد من بعض الأطراف المرتبطة باللقاء المشترك وشركائه، نعم في الوقت الذي نحمل فيه حكومة الوفاق ذلك، ندعو الاشقاء في دول الخليج وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية وكذا مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة، الى القيام بواجبهم تجاه تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة ووضع الطرف المتلاعب إزاء التزاماته المبدئية والقانونية وتحميله مسئولية ما يترتب عن ذلك الاهمال والانفلات أو السكوت..

مؤكدين رفضنا الشديد لكل المحاولات الرامية الى اقلاق السكينة العامة والدفع بالأمور الى مماحكات وجدل بيزنطي حول بنود الآلية التنفيذية المزمنة واستباق الزمن والاصرار على تنفيذ مآرب وأهداف سياسية محددة قبل وضع الدستور والقوانين النافذة عنه واستفتاء الشعب عليه، مسقطين من حساباتهم أن حكومة الوفاق والاتفاق تشكلت للتهدئة والطمأنينة ووضع أسس الدولة المدنية الحديثة عبر الحوار الوطني، قبل أن تدخل في جدل عقيم حول وضع العربة والحصان وكأن «عملية تهيئة الظروف واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق تكامل القوات المسلحة تحت هيكل قيادة مهنية وطنية موحدة في اطار سيادة القانون» هي القضية المركزية الوحيدة، والتي يعبر عنها اليوم بالهيكلة، متناسين أن العملية الاساسية والمهمة والمركزية في وجود حكومة الوفاق تكمن في معالجة هيكل الدولة والنظام السياسي وعرض الدستور بعد تعديله على الشعب اليمني في استفتاء، وهذا الأمر يسبق كافة القضايا التي كثرت المزايدات حولها.

إننا نؤكد على أهمية بناء نظام وطني ديمقراطي كامل يحقق المصالح الوطنية والعدالة والمساواة ويخرج اليمن من الأزمة التي فُرضت عليه، فهيكلية الدولة المدنية هي المطلوبة الآن كمرتكز للتحرر من عواصف الميليشيات والمجموعات المسلحة وغير النظامية المنتشرة هنا وهناك في الاحياء والطرقات بين المدن، أما عملية انهاء الانقسام في القوات المسلحة ومعالجة اسبابه فهذا الأمر مناط بقرارات ادارية يصدرها القائد الأعلى للقوات المسلحة، وإن المزايدة حول هذا الموضوع والاصرار على شعار البعض المتركز على الهيكلة ليس إلا منطلقاً للمماحكة ومحاولة افشال للمبادرة وآليتها التنفيذية المزمنة ورفضاً لقرار مجلس الأمن، وعلى حكومة الوفاق الوطني أن تتنبه الى خطورة هذه اللعبة وتقرأ الأمور قراءة صحيحة بعيداً عن المجاملات والأهواء الضيقة.

إننا ونحن نؤكد على أهمية الحرص على الوحدة الوطنية وترسيخ قاعدة التسامح والتفاعل الايجابي الخلاق، لنؤكد على أن الفوضى المتحركة بشكل منظم في ظل حكومة الوفاق والاتفاق لا يخدم إلا أعداء اليمن واعداء الأمن والاستقرار، مهيبين بالجميع الارتقاء الى مستوى الفعل التاريخي الجماعي المسئول، معتصمين بحبل الله، مقتدين بقوله: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

بيان صادر عن أحزاب المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي
صنعاء في ٢٠١٢/٣/١٤م

المؤتمر يدين اعتقال الفرقة فريقا إعلاميا لقناة «اليمن اليوم»

دان القطاع الإعلامي للمؤتمر الشعبي العام واستنكر بشدة اختطاف الفريق الإعلامي التابع لقناة «اليمن اليوم» واحتجازهم في معتقل غير قانوني لعناصر الفرقة ومصادرة مستلزماتهم الصحفية ومنعهم بقوة السلاح من أداء رسالتهم المهنية.

واعتبر قطاع الإعلام والثقافة بالمؤتمر الشعبي العام اعتقال الفريق التلفزيوني والإعلامي ومنعهم من أداء رسالتهم الإعلامية تعبيراً عن ضيق من قاموا بهذا العمل من الرأي الآخر ومن الحقيقة.

مشيراً إلى أن اعتقال ومصادرة مستلزمات الفريق الإعلامي يهدف إلى الحيلولة دون سماع أصوات ومعاناة المواطنين في الأحياء السكنية المجاورة لجامعة صنعاء.

واعتبر قطاع الإعلام بالمؤتمر الحادثة انتهاك صارخ للحريات الإعلامية وحقوق الإنسان، مطالباً الجهات المعنية بالتحقيق في احتجاز الطاقم الإعلامي ومعاقبة الجناة.

اغتيال قيادي مؤتمري في النادرة

استشهد مسؤول محلي بمحافظة إب اثر عملية اغتيال نفذتها عناصر تخريبية بمديرية النادرة..

وقال مصدر محلي بمحافظة إب: إن عناصر تخريبية قامت باغتيال القيادي في المؤتمر الشعبي العام وعضو المجلس المحلي بمديرية النادرة فتح علي صالح عبدالله المضرحي ظهر الأربعاء حيث نصبت له كميناً وأطلقت الرصاص عليه ما أدى إلى استشهاده على الفور.

وأشار المصدر إلى أن إدارة أمن المديرية باشرت التحقيق في القضية لكشف الجناة ومن يقف وراء عملية اغتيال المسؤول المحلي.

عناصر الأزمة.. لماذا لا ترحل؟!

حرص الزعيم علي عبدالله صالح- رئيس المؤتمر الشعبي العام- على حقن دماء اليمنيين وألا تراق قطرة واحدة علي تراب اليمن بفعل أحداث الأزمة المفتعلة من قبل أحزاب المشترك، كما أوفى بوعده أمام الشعب في تحقيق انتقال سلمي للسلطة نال احترام وتقدير العالم بأسره وشهد الجميع في الداخل والخارج بحنكته وحكمته في إخراج الوطن من الأزمة وتجنيبه ويلات الدمار والفوضى التي ظل البعض يخطط ويدفع الأموال بكل سخاء بغية الوصول إلى مشهد التقاتل بين اليمنيين.

لقد قدم الزعيم علي عبدالله صالح أسمى درجات الولاء والعطاء للوطن حيث اعاد للبلاد توازنها المطلوب وجنّبها الانحراف سلباً باتجاه حمل السلاح وترويع أمن المواطنين وتخريب ونهب المكتسبات وتهديد كيان المجتمع لتنام العيون في أمانة العاصمة وبقية المحافظات بدون شبح الخوف..

بينما كانت تفاصيل وقائع الأشهر الماضية خاصة بعد يونيو العام الماضي وقصف جامع النهدين في دار الرئاسة لاغتيال رئيس الجمهورية وقيادات المؤتمر الشعبي العام.. بعد هذه الواقعة وقبلها أثبتت الممارسات والمحاولات المتعددة لاستغلال ظروف الأزمة وظروف غياب الرئيس أن هناك عدة أيادٍ لم تعد خافية على أحد سعت جاهدة للاستيلاء على السلطة والامتداد نحو أعناق المواطنين اليمنيين والانقضاض على أرواحهم بعد أن تحاكمهم بالطبع وفقاً لإجراءات قانونية وعادلة يدّعون أن ثورتهم المزعومة قامت لإرسائها والتخلص من جبروت النظام السابق الذي ظلم أبناء الشعب وسمح للظلم بالانتشار في البلاد، الأمر الذي وضع الانقلابيين وسماسرة الدمار في عذاب شديد كون غياب العدالة وصل لمستوى أن النظام وحكومة المؤتمر الشعبي العام لم تحاكم أي مواطن وموظف وعامل وطالب مدرسة قال نعم للأمن والاستقرار وصوت للرئيس علي عبدالله صالح في الانتخابات، والأسوأ من هذا أن أحكام إعدام جماعية لم تنفذ بحق كل من توجه لصناديق الاقتراع.. «وامعتصماه»، من يقبل بهذا الطغيان والجور، ولماذا يقف العالم متفرجاً أمام التحولات التي شهدتها في كافة المجالات خاصة الجانب السياسي والذي حاز رضا وقناعة ٢٥ مليون مواطن يمني يرزح تحت غير الديمقراطية، ولم يرض الزنداني وأولاد الأحمر وعلي محسن والآنسي واليدومي وجميع الإرهابيين وقطاع الطرق والمتورطين في جرائم فساد «وافساداه».

حقيقةً إن مطالب التغيير التي أزعجونا بشعاراتهم حولها ومسيراتهم وتظاهراتهم وخيامهم واعتداءاتهم وبياناتهم واجتماعاتهم ونقاطهم ومتاريسهم ومليشياتهم وعصاباتهم وبنادقهم وقذائفهم وقطعهم للكهرباء والطرقات كشفت عن رغبة واحدة وهي مصارحة المواطنين بأن لا مكان لهم هنا وأنهم مخلوقاتٍ تنتمي لكوكب آخر، وعلى أرض الواقع كانت اليمن ليس كما نعرفها وكادت فعلاً أن تتحول إلى غابة يعيش فيها الخفافيش والغربان والذئاب، والبقاء فيها فقط لقيادات المشترك وأتباعهم ومليشياتهم المدججة بالسلاح وأولاد الأحمر وعصابتهم وخنادقهم في الحصبة، والمنشق علي محسن ومئات الجنود الذين يصادر رواتبهم إلى آخرين يتبعونه يتولون مهمة قمع الاحتجاجات ضده والمطالبة بمحاكمته، فيما يصعب حصر جرائم جميع هؤلاء.

دعوة الزعيم علي عبدالله صالح- رئيس المؤتمر الشعبي العام- إلى رحيل عناصر الأزمة في اليمن- ذكرهم بالاسم- تضمنت في عباراته المختصرة مطالب جميع اليمنيين ورؤيتهم لما ينبغي أن يكون عليه الوضع بعد نجاح الانتخابات الرئاسية المبكرة وتسليم السلطة جهاراً نهاراً للمشير عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية.

ولنتصارح: أي رئيس جمهورية قادر على أن يحكم اليمن في ظل انتشار عصابة أولاد الأحمر داخل حي الحصبة واحتلالهم للمدارس والمنشآت الحكومية وامتلاء سجونهم الخاصة بمواطنين أبرياء، مر حتى الآن على عذابهم ١٤ شهراً وأغلبهم من سكان حي الحصبة باستثناء عمال النظافة الذين يشتبه حميد الأحمر بالعلاقيات التي يجمعونها ويشعر أن هناك مؤامرة تحاك ضده من الجيران، فالنظافة حتى الشخصية قد تمنع وصول تمويلات أمير قطر إليه..

وفي تنفيذ المعالجات اللازمة والعاجلة لإنهاء الأزمة، أي شخص يقبل بأن نغالط أنفسنا ونتفوق في ذلك على من يقول إنه «بلّط البحر وحبس الجن في علبة صلصة»، وندعو الجميع للتصديق أنه تم اخلاء كافة المظاهر المسلحة من الحصبة، ونشكر المواطنين على لسان اللجنة العسكرية لتعاونهم في اخلاء محلاتهم وعماراتهم لمسلحي أولاد الأحمر.

ناهيك عن خطابات أولاد الأحمر وتأكيداتهم أن موافقتهم شرط أساسي ووحيد لبقاء أي رئيس على سدة الحكم ومقابل ذلك ملايين الريالات يتسلمونها شهرياً وملايين أخرى رواتب مرافقيهم الخمسة آلاف، واعفاؤهم من دفع الضرائب على شركاتهم التجارية وعدم ملاحقة أتباعهم المكلفين بتهريب البضائع الفاسدة والمغشوشة والمنتهية الصلاحية لليمن، واخراج قاطرات الديزل والنفط..

وأخيراً على رجال المرور التحلي بالجاهزية والاستعداد لتلقي الشتائم والضرب من أولاد الأحمر عند مرور موكب أحد الشيوخ في شوارع أمانة العاصمة وغيرها.

ولنتصارح أي رئيس جمهورية قادر على أن يحكم اليمن والمنشق علي محسن يقطع الشوارع ويختطف قيادات الدولة وقيادات المؤتمر الشعبي العام بالذات ويمول ويوجه أتباعه لتنفيذ هجمات إرهابية على عدة منشآت حيوية.

وكيف يمكن لرئيس جمهورية أن يحكم البلاد وقادة أحزاب المعارضة تختلق الأزمات تلو الأزمات وتقطع الكهرباء وتنهب المؤسسات وتخيم حتى أمام منزل الرئيس نفسه.